

الاتجاه في الاقتصاديات المتحولة نحو سياسات
الخصخصة في العراق باستعمال ادوات التحليل المالي
الحديثة في تقويم كفاءة الأداء وزيادة الارباح
دراسة تطبيقية في شركة R.M.C. المساهمة

الاستاذ الدكتور قصي قاسم الكلدار
المدرس سعد عزيز ناصر
المدرس المساعد قاسم علي عمران
المعهد التقني المسيب

المستخلص

لغرض الاتجاه في الاقتصادات المتحولة نحو سياسات الخصخصة في العراق يتم اللجوء الى استخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي كتحليل الميزانية العمومية وفق اسلوب الدالة اللوغارتمية للمعلومات . وتم حساب كشف الانتاج والمتاجرة والا رباح والخسائر . وقد تم استخراج الربح او العجز التجاري لجميع السنوات وتم استخدام الانحدار الخطي والدالة الخطية والدالة اللوغارتمية والدالة التربيعية والدالة التكعيبية والدالة المركبة لتحديد كفاءة الاداء . وقد نجحت الدالة الخطية والدالة اللوغارتمية في اجتياز الاختبارات القياسية والاحصائية ولم تنجح الدوال الاخرى في اجتياز الاختبارات . ثم قام الباحثون باستخدام التحليل المالي لاغراض التنبؤ بالفشل او النجاح. وتوجد عدة نماذج مستخدمة لغرض التنبؤ بالنجاح او الفشل وقد استخدمنا النموذج الانسب لما متوفر من بيانات لهذه الشركة وقد اظهرت النتائج ان احتمال فشل الشركة اكثر من نجاحها . ثم اتجهنا نحو سياسات الخصخصة باعتماد الطاقة المخططة والطاقة المتاحة والطاقة التصميمية . وقد استخدمت كدراسة تطبيقية عن الشركة المساهمة R.M.C. . وقد حقق الاتجاه نحو الخصخصة ارباحا مرتفعة تغطي الخسائر المتلاحقة اذا تم تطبيقها .

Abstract

For the purpose of transition economies in the direction towards the privatization policies in Iraq are resorting to the use of modern methods of financial analysis Such as the analysis method according to the balance sheet logarithmic function of the information. Detection was calculated production and trading and profit and loss only. The Stkhraj was a profit or the trade deficit for all years were used linear regression function and linear and logarithmic function and the function Quadratic and cubic function and the function to determine the efficiency of vehicle performance. The function succeeded linear and logarithmic function to pass the tests Standard statistical and other Aldawal failed to pass the tests. The researchers then use for the purposes of financial analysis to predict failure or success. There are several models used for the purpose of predicting success or failure We have used the form best suited to the available data for this company The results showed that the probability of failure of the company more successful. Then we head towards the adoption of privatization policies of planned energy and energy available and the design capacity. Have been used as an examination Ttabiqihan Joint stock company R.M.C. . The trend towards privatization has achieved high profits cover the losses if the successive applied.

المبحث الاول : المقدمة

لقد ظهر مصطلح الخصخصة حديثا في عام 1983 في قاموس ويبستر بمصطلح (Privatization) المشتق من كلمة (Private) اما في العراق فاستخدم مصطلح التخصصية وفق ما جاء به المجمع العلمي العراقي . ولم يتم الاتفاق على تحديد مصطلح واحد له. ويشير الى تشجيع الملكية الخاصة والقطاع الخاص وتحويل الملكية واصل و أعمال الخدمة العامة من القطاع العام الى القطاع الخاص لرفع كفاءة الاداء لتلك المشاريع كما تزايد الاهتمام بتحليل القوائم المالية خلال العقود الماضية ولا سيما في اقتصاديات السوق وراس المال وظهور شركات متعددة الجنسية. وقد تعاضم ذلك الاهتمام في العقدين الاخيرين بعد ما شهدت تلك العقود العديد من الانهيارات

والإلزامات المالية في بعض الشركات الكبرى، لذا أصبح التحليل المالي وخاصة الحديثة منها أداة أساسية يمكن من خلالها تقييم الأداء للشركات والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي كما يمكن معرفة الأرباح والخسائر. وقد تم التركيز على الأساليب الحديثة في التحليل المالي لهذا البحث مثل الدالة اللوغارتمية والانحدار الخطي لما لها من دور في تطوير تقييم كفاءة الأداء. كما تم استخدام أسلوب تقييم الشركات لتحديد الفشل أو النجاح فيها. وتم بعدها التوجه إلى أسلوب الخصخصة

اهمية البحث

تبرز أهمية البحث الحالي من مدى أهمية انتقال المشاريع الانتاجية الحكومية أو المساهمة الخاسرة إلى الاقتصادات المتحولة إلى الخصخصة وخاصة في كثير من الدول النامية ومنها العراق لأن الشركات في القطاع الصناعي تؤدي دورا كبيرا في رفاهية الأفراد الاقتصادية والاجتماعية عند حدوث التحسن فيها وسيؤثر ايجابيا على الأفراد العاملين فيها بدلا من الغائها إذا كانت تحقق خسائر متلاحقة ويمكن الاستفادة مما يقدمه التحليل المالي وخاصة الحديث من نتائج يمكن الاستفادة منها في تقييم كفاءة الأداء ومحاولة معرفة مدى النجاح أو الفشل في تلك المشاريع الانتاجية

مشكلة البحث

إن تحقيق خسائر متلاحقة في الشركات الحكومية أو المساهمة الانتاجية تزيد من اعباء الدولة المالية وتزيد من نفقاتها وخاصة في الدول النامية ومنها العراق فعندما يتم التأكد من تحقيقها لخسائر متلاحقة فيجب ان نجد حلا لهذا الاشكال.

فرضية البحث

هل يمكن للشركات التي تحقق خسائر متلاحقة ان تتحول إلى الخصخصة وتحقق ارباحا بدلا من تلك الخسائر؟

أهداف البحث

- 1- يهدف البحث إلى توضيح مدى نجاح نظام الخصخصة في ظل تطبيق أدوات التحليل المالي الحديثة.
- 2- ويهدف البحث إلى مدى نجاح نظام الخصخصة عن طريق تقييم كفاءة الأداء للشركة.
- 3- يتم استخدام التنبؤ بالفشل أو النجاح المالي للشركة لمعرفة مدى نجاح نظام الخصخصة في العراق.
- 4- تم اعتماد الطاقة المخططة والطاقة المتاحة للشركة عندما يراد التوجه لانجاح نظام الخصخصة.

منهجية البحث

- 1- استخدام المنهج الاستنتاجي والاستقرائي للجانب النظري.
- 2- استخدام أدوات التحليل الوصفية والاحصائية والرياضية.
- 3- استخدام الساليب احصائية حديثة في التحليل المالي الحديث.
- 4- استخدام الانحدار الخطي المتعدد وخاصة الدالة اللوغارتمية والاسية والتربيعية وغيرها.
- 5- استخدام معايير الفشل والنجاح المالي للشركة لغرض التوجه إلى الخصخصة.

حدود البحث

تمتد الفترة من 2005 - 2009 وذلك لاجراء التحليلات .

الدراسات السابقة

- 1-دراسة (ماسون : Masone / 1984) استخدم النسب المئوية لقياس اداء الشركة في البيئات التنافسية شديدة التنافس تكنولوجيا، وهدف البحث هو معرفة العلاقات الاستراتيجية للمتغيرات المتمثلة بالمبيعات والدخل والاصول لمدة 3سنوات ولعشر شركات متخصصة في مجال الحاسوب(1).
- 2-دراسة (الجبوري /1995) استخدم المؤشرات الاقتصادية المتحركة اي الديناميكية والتحليل المقارن على اساس الاستنتاج وليس التقدير , هدف البحث استخدام بعض الاساليب الكمية في تقويم اداء المنشآت الصناعية في العراق اطروحة دكتوراه فلسفة. وتستخدم بيانات كمية ووصفية متداخلة(2) .
- 3-دراسة (محبوب /2000) استخدم الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي باستخدام النسب المالية دون تحديد المدة الزمنية. وهدف البحث هو الوصول الى مؤشرات تساعد على قراءةالاتجاهات الادارية في المصارف واطهار المخاطر في ادارة السيولة والائتمان(3).
- 4-دراسة (الشمري /2006) في دور التحليل المالي في تقويم النشاط والمركز المالي ,دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة للفترة 1999-2001 وهدف البحث هو تقويم اداء العاملين في القسم المالي واثار استخدام وتحليل المركز المالي للمدة 1999-2001(4).
- 5-دراسة(الدليمي:2005) تكييف النظام المحاسبي الموحد وفقا لمتطلبات الخصخصة دراسة مختارة لشركة صناعية مرشحة للتحويل وقد هدفت الدراسة بيان اثر التحول نحو اقتصاد السوق ويكون القطاع الخاص قائداوما يرافقهما من متطلبات قانونية تنظيمية , اقتصادية ,سياسية , مالية (5).
- 6-دراسة (عباس /2006) وهي دراسة دوزر التحليل المالي للقوائم المالية وتقويم الاداء ,دراسة تطبيقية في شركة بغداد لتجارة وتسويق المواد الغذائية شركة مساهمة وهدف البحث بيان اهمية اساليب التحليل المالي لاسيما اسلوب النسب المالية في عمليتي الرقابة وتقويم الاداء (6).
- 7-دراسة (الحلي /2007) وهي تطبيق التحليل النوعي للبيانات المالية في القطاع المصرفي , دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد ويهدف البحث الى تطبيق التحليل النوعي والاعتماد بشكل موازي ومكمل للاساليب الاخرى للتحليل المالي وذلك للوصول للمؤشرات الحالية الملائمة(7) .

المبحث الثاني -الجانب النظري

المطلب الاول /الاطار النظري للخصخصة

اولا- تعريف الخصخصة

إن مصطلح (الخصخصة، التخصصية، التخاصية، الخوصصة، المخاصة، الاهلنة) ومفهومها واحد مرادف للترجمة العربية لمصطلح (privatization) المشتق من كلمة (private) . وهو من المصطلحات الحديثة في الأدب الاقتصادي وقد ظهر لأول مرة في(قاموس ويبستر) عام 1983 ونظرا لحدائثة المصطلح لم يجمع

المفكرون والاقتصاديون العرب على تحديد مصطلح واحد يناظره بالعربية لذا فقد ظهرت مفردات متعددة استخدمت في الأقطار العربية للتعبير عن معنى الخصخصة ، أما في العراق فقد تم استخدام مصطلح التخصصية وذلك على وفق ما جاء به المجمع العلمي العراقي . إذ يعبر هذا المصطلح عن تحويل أصول وأعمال الخدمة العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص . فالتاريخ الاقتصادي للعديد من الدول يشير إلى تشجيع الملكية الخاصة تارة والجنوح إلى التأميم تارة أخرى . ثم العودة من جد يد إلى القطاع الخاص وتتم عمليات الانتقال وفقاً لما تمليه موازين القوى السياسية (فرحات، 2003، 199) (8) للخصخصة تعاريف عديدة ومختلفة من حيث المعنى ولكنها تنصب في مضمون واحد هو نقل الملكية قد عرفها (هامكي ، 1990: 13) على أنها نقل الأصول وأعمال الخدمة العامة من أيدي القطاع العام إلى الخاص ومن أثمانها تشمل أنشطة تتراوح بين بيع مشروعات مملوكة للدولة إلى التملك من بعض الخدمات العامة ليقوم بها متعاقدون خاصون (9). ويرى (عفيفي ، 1994: 213) إن الخصخصة هي (سياسة يتم بها نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في إطار مدة زمنية يتم تحديدها في ضوء الظروف والمعطيات التي تحيط بالاقتصاد القومي وتعد إحدى المكونات الرئيسية لنظام اقتصاد السوق الحديث) (10) أما (عثمان ، 2000: 324) يرى الخصخصة عبارة عن مجموعة من الوسائل والأساليب يمكن خلالها إدارة أصول وموارد القطاع العام وفقاً لنفس الأسس والمبادئ السائدة في القطاع الخاص (11). أما (عبد الكريم ، 2001: 140) فيرى الخصخصة بأنها مجرد تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص ، مفهوم يعكس بجانب قصور ه وعجزه عن الإحاطة بكل أبعاد وأغراض مفهوم الخصخصة توجهاً معيناً وانحيازاً مقصوداً يربط المفهوم بسياسات محددة وتوجهات عقائدية وينظر إليه في إطار توجه متكامل لا يرى للدولة مخرجاً من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية (12).

ويرى (البارودي ، 2003: 16) الخصخصة فترة مهمة من الفقرات الأساسية لبرنامج العولمة الاقتصادية من خلال المؤسسات المالية الدولية وقنواتها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) الداعية إلى تحجيم دور الدولة لتوسيع دور القطاع الخاص في ظل تطبيق نظام اقتصادي بهدف إلى اضمحلال الدولة وشل حركة وظائفها وتفكيك نظمها الإنتاجية ومؤسساتها الاقتصادية، ومن ثم فهي إحدى حلقات عولمة الاقتصاد وجزء من عملية ربط اقتصاديات الدول النامية بالاقتصاد العالمي (13). في حين يرى (الجنابي ، 2006: 2) الخصخصة هي نقل المشاريع العامة جزءاً أو كلاً أو نقل إدارتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة للقطاع الخاص (14).

ثانياً- أهداف الخصخصة

تعددت أهداف الخصخصة واختلفت من دولة لأخرى ، وتشابهت أهداف التحول إلى القطاع الخاص وإن الهدف الرئيس الذي ينشده برنامج الخصخصة هو الأساس لنجاحها وأي غموض في تحديد الهدف هو شهادة مسبقة لفشل البرنامج (المتوكل ، 2001: 2) لذلك يمكن تحديد الأهداف الآتية للخصخصة :-

1-الأهداف المالية

1- التخفيض من اعباء الموازنة العامة المتمثلة في الاسراف المستمر للخزانة العامة في صورة دعم مستمر ومتزايد للمشروعات العامة الخاسرة (15)

2- زيادة إيرادات الدولة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الشركات بعد خصصتها (موسى، 2004، 3)(16)

3- تخفيض الدين العام وتخفيض الأعباء المالية المستمرة والمرتبطة بخدمات الدين العام (17) (UNCTAD, 1995, 5)

4- امتصاص جزء من السيولة المتداولة التي تقود إلى التضخم النقدي بتحويلها إلى موجودات ثابتة بتقاسم الأفراد ملكيتها في حين يعود جزء من الكتلة النقدية إلى الدولة لتغطية أنفاقها الجاري والاستثماري. (18) (حويش، 1994، 7)

4- تنمية وتنشيط أسواق رؤوس الأموال (بورصة الأوراق المالية) التي لم تكن سائدة في ظل هيمنة القطاع العام أو نظام التخطيط المركزي الذي أغلق البورصات المالية أو قيد أعمالها بشكل عام (الرومي، 1999، 179)

5- تعزيز انسيابية الاستثمار الأجنبي المباشر FDI^(*) لغلق فجوة الاستثمار بين الادخار الوطني وحصص الاستثمار. وإن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة انسيابية المصادر المالية لغرض فتح أسواق جديدة، وزيادة فرص العمل ووضع تكنولوجيا جديدة والتي سوف يكون لها تأثير ايجابي على القطاع التجاري وعلى النمو الاقتصادي. (ESCWA, 2002, 9)

2- الاهداف الاقتصادية

- 1- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية لتعزيز النمو الاقتصادي والمنافسة.
- 2- تعزيز دور القطاع الخاص في نمو الاقتصاد وتطويره، حيث أن تنفيذ الخصخصة في بيئة اقتصادية مستقرة سوف يؤدي إلى اتساع دور القطاع الخاص وإعادة الادخار من الخارج. هذا سوف يقود إلى زيادة إسهام القطاع الخاص في تشكيل أجمالي رأس المال وتعزيز نمو الاقتصاد (ESCWA, 1997, 3).
- 3- تحرير التجارة وحرية رؤوس الأموال والأيدي العاملة، من خلال وضع نسب من الحصص للمستثمرين الصغار مما يؤدي إلى خلق مجموعة جديدة من حاملي الأسهم في اقتصاد وطني جديد (19). (UNCTAD, 1995, 2)

3- الاهداف السياسية

- 1- الأهداف الداخلية تكمن من الحد من ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين وإدارة الشركات.
- 2- إعادة الملكيات والأصول إلى القطاع الخاص الذي سبق أن أُممت، يؤدي إلى مصالح وطنية وزيادة الثقة بسياسة الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص (السياني، 1996، 22 - 23)(20).
- 3- تحرير القرار الإداري في ظل عملية الخصخصة من سيطرة الأجهزة الحكومية، ومن التبعية لمستوى أعلى من مستوى الوحدة الاقتصادية، وهذا يضمن المرونة الكاملة للعمل الإداري، وعدم التقيد بموافقات أو اعتمادات أو توقيعات أو غيرها من القيود المفروضة على المؤسسات العامة (21). (ماهر، 1996 : 25)

(*) - الاستثمار الأجنبي المباشر FDI:- استثمار طويل الأجل يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر. (للمزيد ينظر:- عبد الغفار، 2002، 14)

4- الاهداف الاجتماعية

- 1- رفع مستوى معيشة المواطن وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية نتيجة رفع كفاءة الأداء ثم زيادة الإنتاج التي تؤدي بدورها إلى زيادة الإيرادات.
- 2- خلق فرص عمل جديدة نتيجة التوسعات المتوقعة في الاستثمار وتركيز الثروات الناجمة عن تصاعد الإيرادات. (حويش، 1994: 9) (22)
- والتخفيف قدر الإمكان من نسبة البطالة في فئات المجتمع بتخصصاتهم وخبراتهم في مختلف المجالات (الرومي، مصدر سابق، 179) (23).

ثالثاً- مبررات الخصخصة

طبقت الخصخصة في مجموعة من اقتصادات الدول الرأسمالية فضلاً عن تطبيقها في بعض الدول الاشتراكية والنامية نتيجة للتطور الذي شهده العالم الرأسمالي وهناك مجموعة من المبررات قادت الى التطبيق:

1- المبررات الاقتصادية

نظراً إلى واقع شركات ومؤسسات القطاع العام في الغالبية العظمى من الدول يتفق معظم الدارسين لهذا الموضوع على أن أداء شركاته ومؤسساته اتم بضعف الكفاءة والأداء السيئ بوجه عام، لذا ينظر إليه على أنه عجز عن تحقيق الأهداف الاقتصادية التي علق عليه (النجار، 1989، 37) (24) هذا الوضع السيئ أدى إلى تغيير عقيدة الشعوب والأفراد تجاه الدولة ليحل محلها اعتقاد آخر مفاده أن الدولة ليست بالضرورة هي الأكفأ أو أن تدخلها هو الوسيلة المثلى لزيادة الإنتاج، بل على العكس أدى ذلك إلى دولة مترهلة بالمفهوم الاقتصادي (عبد الخالق، 1993، 63) (25).

ويمكن تحديد المبررات والدوافع في هذا المجال على النحو الآتي :-

- أ- إنها تؤدي إلى تحرير القوى الناتجة من الضغوط الحكومية بما يجعل منها وسيلة فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتطوير القطاع الخاص.
- ب - دعم المنافسة وسيلة لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته .
- ج- زيادة جودة المنتجات الوطنية وتخفيف الأعباء الناجمة عن تكاليف الإعانات والدعم التي تقدمها الدولة للشركات التابعة للقطاع العام (البياتي، 2003، 6).
- د- القطاع العام أصبح يحكم ويدير عدداً كبيراً من القطاعات فصار عبئاً على كاهل الدولة؛ ذلك لا يمنع من أن تقوم الدولة بتقديم الخدمات الأساسية وإدارتها في مجال (التعليم والصحة والأمن والخدمات الأساسية الأخرى) (الأمانة، 2003، 2) (26).

2- المبررات السياسية

- أ- ضغوط المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على الدول باتجاه الخصخصة واقتصاد السوق والتي بدأت منذ عام 1994 بوضع شروط للتعامل مع الدول المتمثلة بإعادة الاعتبار للقطاع الخاص .
- ب- تحديد سقف للملكية ولمشاركة العمال في الأرباح وتشجيع التعاونيات من خلال: (عثمان، 2003، ص39-40)

- 1- تجميد معدلات الفائدة وفرض ضرائب كبيرة على الشركات والدخل والثروة بهدف وقف نمو ثروة الأغنياء .
- 2- تأميم قطاعات كبيرة من الاقتصاد العام بحيث تصبح الدولة المنتج الأول ويصبح القطاع العام رائد التنمية الاقتصادية وقائدها (27).
- ج- في ظلّ القطاع الخاص يتحرر القرار الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية وبذلك يضمن مرونة العمل وعدم التقيد بموافقات، أو اعتمادات، أو غيرها من القيود المفروضة بوساطة أجهزة الحكومة (ماهر، 1996: 26)
- د- انهيار المعسكر الشرقي دلّ بوضوح على فشل بعض الاقتصاديات الموجهة التي تعتمد على التخطيط الشامل في توجيه الدولة للاقتصاد (28).

3- ضعف القطاع العام

- أن القصور والعيوب التي عانى منها القطاع العام في الدول النامية جعلته مبرراً تستند إليه وجهة النظر الداعية إلى الخصخصة. ويمكن حصر هذه العيوب في:-
- 1- النزعة البيروقراطية المصاحبة لأداء القطاع العام، والتي تترك أثارها على مستوى الخدمات وكفاءة الأداء في الوقت والكمية والنوعية.
 - 2- ضخامة الأجهزة والمؤسسات التي يحتضنها القطاع العام مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمات العامة والسلع التي تنتجها في ظل غياب فرص المنافسة التي تستند إليها آلية السوق وفقدان المعايير الاقتصادية لتقييم أداء المشروعات الحكومية، وغياب نظم المحاسبة على تكاليف أداء الخدمات العامة والسلع التي ينتجها القطاع العام في أكثر الأحيان.
 - 3- انخفاض الإنتاجية وتدنيتها عن المستويات المقبولة.
 - 4- عدم ارتباط الكلفة الاقتصادية الحقيقية للخدمات والسلع التي ينتجها القطاع العام، مع أسعار بيعها في السوق بحكم الاعتبارات الاجتماعية التي تكمن وراء إنتاج وتوفير هذه السلع والخدمات من قبل الحكومة. (الشمري والمهداوي، مصدر سابق، 10)(29).

رابعاً - أساليب الخصخصة

هنالك العديد من أساليب الخصخصة ولكن يوجد تباين في الأساليب المستخدمة من دولة الى أخرى ويعود السبب الى سياسة الدولة والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول المطبقة لعملية الخصخصة ويمكن تصنيف أساليب الخصخصة إلى مجموعتين هما :-

1- أساليب تتضمن البيع

أ- البيع إلى المستثمرين الاستراتيجيين Sale to Strategic investors

تقوم الحكومة ببيع حصتها أو جزء منها في ملكية المنشأة مباشرة إلى شركة ذات تخصص له صلة بنشاط المنشأة التي ينوي بيع أسهمها أو أصولها (نواري، 2001، 48) وتعتبر هذه الطريقة واسعة الاستخدام عندما يكون الهدف الأساسي استخدام تكنولوجيا جديدة وبحث عن أسواق تصدير (ESCWA, 2002, 11).

ب- البيع بالمزاد العلني Public Auctions

تتم هذه الطريقة بفتح المزاد أمام الناس، والمنشأة التي يتم بيعها تذهب إلى المزايد الأعلى و تستخدم هذه بشكل أساس في المشاريع الصغيرة نسبيا فائدتها الرئيسية هي ضمان للحكومة السعر العالي للمشروع المخصص (30) (5, 1997, ESCWA)

ج- البيع في الأسواق المالية Public offering through the stock market

يطبق هذا الأسلوب في الشركات الكبيرة التي تمارس نشاطها بنجاح والتي لديها القدرة على الاستمرار في تحقيق الأرباح بعد خصخصتها بدون إحداث تغييرات جوهرية في إدارتها وينفذ هذا الأسلوب بأخذ إحدى الطريقتين من حيث تسويق الأسهم المصدرة، الأولى بمقتضاها يتعهد بنك الاستثمار بتصريف كل الأسهم المصدرة أو حد أدنى منها. الثانية يكون دور بنك الاستثمار وسيطاً من دون الالتزام بتصريف حد معين من تلك الاسهم مقابل حصوله على عمولة وإذا ما تبقى جزء من تلك الأسهم تعاد إلى الحكومة (31). (السباني، 1996 ، 27)

د- البيع للعاملين والإدارة Management / Workers buy – out

هذه الطريقة أو الأسلوب تشمل بيع المشاريع للعاملين والإدارة من اجل إزالة المعارضة العامة للخصخصة وبرنامجهما، ويستخدم بشكل واسع في المشاريع الصغيرة والتي لا تحتاج إلى وضع تقنيات أنتاج جديدة. هذه الطريقة تقتصر إلى الشفافية والمنافسة، وأيضا يكون البيع محدد للإدارة والمستخدمين وأيضا تكون بعيدة عن الجمهور العام (5, 1997, ESCWA).

2- أساليب لا تتضمن البيع

أ- عقود الإدارة Management contracts : عقود الإدارة هي اتفاقية تعاقدية بين القطاع العام وشركة خاصة أو شخص لغرض إدارة وتشغيل مؤسسة عامة، حيث يتم بموجب هذا العقد الاتفاق على خصخصة الإدارة ولا يتم نقل ملكية الموجودات (32). (UNCTAD, 1995, 73).

ب- التأجير Leasing : تقوم الحكومة بتأجير المشروع العام الذي تملكه إلى مستأجر من القطاع الخاص يقوم بتشغيله مقابل دفعات سنوية إلى الحكومة المؤجرة بغض النظر عن مستوى الأرباح التي يحققها المستأجر الذي يتحمل المخاطر التشغيلية (33) . (الفاعوري، 2004 ، 20).

ج- نظام الإنشاء والتشغيل والتحويل Build-Operate-Transfer (BOT) : هو قيام شركة خاصة بتمويل مشروع جديد وبنائه وتشغيله لفترة محددة (فترة الامتياز) ترجع عند نهايتها الموجودات إلى ملكية الدولة، ويستعمل هذا الأسلوب لتطوير مشروعات جديدة في البنية التحتية من قبل القطاع الخاص ، وهذا الأسلوب يوفر على الدولة نفقات البناء وخاصة عند عدم توافر السيولة اللازمة لذلك كما يحقق رغبة الحكومة في نقل مسؤولية تشغيل المشروع وتقديم الخدمة إلى الإدارة الخاصة المتمثلة في المتعاقد معها وهذا الأسلوب مناسب للمشروعات التي تتكلف نفقات كبيرة كخدمة الماء والكهرباء (34) . (الناشف ، 2000 ، 95)

د- مقايضة الديون Laconversion Desdette : يقوم هذا الأسلوب من خلال إجراء عملية مقايضة للديون المترتبة على الدولة (الداخلية أو الخارجية) مقابل مساهمة محلية وأجنبية في امتلاك جزء من أسهم المؤسسات العامة (35) (هانكي، مصدر سابق، 102).

خامساً- الانتقادات الموجهة الى الخصخصة

وجهت جملة من الانتقادات الى الخصخصة يمكن إجمالها بالاتي:-

- 1- أن هدف الخصخصة برفع الكفاءة الاقتصادية لا يوجد له أي مبرر نظري، بل على العكس فإنه من الناحية النظرية ليس لشكل الملكية علاقة تأثير مباشرة على كفاءة الأداء ؛ إذ إن كفاءة الأداء ترتبط ارتباطاً مباشراً بكفاءة الإدارة فضلاً عن طبيعة السوق والظروف المحيطة بالمنشأة كلها
- 2- كون القطاع الخاص يحقق أرباحاً كبيرة مقارنة بالقطاع العام؛ وجهة النظر هذه تأخذ بنظر اللحاظ عند احتساب الربح على أساس الفرق بين الإيرادات وتكاليف الإنتاج بتجريد كامل، وهي تغفل عما يحققه القطاع العام من ربح اجتماعي كبير؛ إذ يهدف القطاع العام إلى تحقيق الرفاهة الاجتماعية بعكس القطاع الخاص الذي يسعى إلى تحقيق أعلى معدلات الأرباح .
- 3- يرتئي معارضوا الخصخصة ضعف إمكانيات القطاع الخاص للأسباب الآتية:-
 - أ- عدم توافر رؤوس الأموال لدى القطاع الخاص اللازمة لاستيعاب عملية نقل الملكية مما يعيق دخوله في مجال الاستثمارات على عكس إمكانيات القطاع العام .
 - ب- عدم قدرة القطاع الخاص على مواكبة التطور العلمي والتقني واستيعابه مثلما هو الأمر بالنسبة للقطاع العام، وبالأخص في مجالات البحث والتطوير ذات الكلف العالية (36) (طاقة، 1994، 15).
- 4- من أكثر الانتقادات التي توجه إلى الخصخصة هو تأثيرها في العمالة؛ إذ تؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في الشركات العامة مما يؤدي إلى خلق بطالة في المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى آثار اجتماعية كانتشار الجريمة والفساد.
- 5- أن ما يسمى بالليبرالية الاقتصادية التي تجتاح العالم ضمن أيديولوجية العولمة الاقتصادية تعني نزع اختصاصات الدولة وسلطتها في المجال الاقتصادي ، ثم الإعلام والثقافة والسياسة ونقلها إلى مؤسسات عالمية تماماً إذ إنّ الخصخصة هي نزع ملكية الدولة ونقلها إلى القطاع الخاص، وقد تكون الخصخصة هي الجسر إلى العولمة التي تعمل الآن على الإطاحة بالمؤسسات التي كانت تقوم في الخمسين سنة الماضية بحماية التوازن الاجتماعي الذي كانت تتولاه الدولة والذي من عناصره الأساسية العمل بوصفه وسيلة للاندماج الاجتماعي (37). (عبود، 1999، 460).

المطلب الثاني /الأساليب النظرية للتحليل المالي

أولاً:- مفهوم التحليل المالي.. : Concept of Financial Analysis

يُعدّ التحليل المالي باعتباره خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ إنه من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للوحدة الاقتصادية قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العامة، وفي قائمة الدخل، لذا فإنه يُعد أداة للكشف عن مواطن القوة ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر في الربح (38). (الشديفات، 2001: 93).

وقد عُرِفَ التحليل المالي بأنه "عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقويم أداء الوحدة في الماضي، وإمكانية الارتقاء به مستقبلاً" (39). (العامري، 2000: 119) كما وعُرِفَ بأنه "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن وحدة اقتصادية، للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقويم الأداء للوحدات التجارية، والصناعية، والخدمية في الماضي والحاضر، فضلاً عن تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل، ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر يتناسب مع عملية اتخاذ القرار" (40). (الشماع، 1990: 10) .

ثانياً: - أهداف التحليل المالي: Objectives Of Financial Analysis.

تنطلق أهداف التحليل المالي من الإطراف المستفيدة من التحليل وعليه فإن كل طرف من هذه الأطراف لابد من أن يحصل على معلومات تخص الشركة وهذه المعلومات تصبح هدفه الرئيسي . إن إدارة المنشأة يتوجب عليها أن تحصل على بيانات مالية ومحاسبية تساعدها في عمليات اتخاذ قراراتها على مختلف الأصعدة أو النشاطات . وعادة ما تكون هذه المعلومات مستندة إلى القرارات الاستراتيجية التي تقع على عاتق إدارة الشركة فيما يتعلق بالاستثمارات والسياسة المالية وسياسة توزيع الأرباح . وبشكل عام يمكن تحديد الأهداف الآتية للتحليل المالي:-

1. التعرف على وضع الوحدة الاقتصادية في قطاعها.
2. التعرف على حقيقة الوضع المالي .
3. التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء الوحدة .
4. تقويم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
5. تقييم جدوى الاستثمار في الوحدة الاقتصادية .
6. تحديد قدرة الوحدة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.
7. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة وتقويم الأداء (41). (الشنطي، 2007: 129).

ثالثاً- اساليب التحليل المالي

أ- الأساليب التقليدية للتحليل المالي Traditional Techniques

1- التحليل الأفقي Horizontal Analysis

ويقصد به مقارنة الأرقام الواردة في القوائم المالية لعدة مدد محاسبية متتالية (اثنتين أو أكثر) أي إنَّ المقارنة تتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار سنتين متتاليتين، وتُعد القوائم المالية المقارنة. (comparative financial statements) أبسط أشكال التحليل المقارن، حيث يتم من خلال الأرقام المقارنة لبند معين، من بنود قائمة المركز المالي أو من بنود قائمة الدخل وعلى مدار مدتين متتاليتين، إبراز التغيرات الحاصلة في ذلك البند على مدارهما، وإظهار ذلك التغير في صورة قيم مطلقة أو نسب مئوية (42). (لطفی، 2006: 320-321)

2- التحليل العمودي Vertical Analysis

ويعتمد التحليل العمودي عموماً على تحويل الأرقام المطلقة الواردة في القوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث يتم احتساب نسبة كل بند من بنود الموجودات مثلاً إلى إجمالي الموجودات، وكذلك بالنسبة للمطلوبات، وحقوق الملكية، والشئ نفسه بالنسبة للبنود الواردة في كشف الدخل. ويمكن استخدام تلك الطريقة لجميع القوائم المالية (42). (الطفي، 2006: 329).

3- تحليل النسب Ratios Analysis

تُعدّ النسب المالية من أقدم الأساليب المستخدمة في تحليل المركز المالي والائتماني والإداري للوحدة، لذا تعرّف بأنها "عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط الضعف والقوة في الجوانب المالية للوحدة". (نادر وآخرون، 2006: 103). وقد حدد (Weston, 1996: 93). الأنواع الآتية للنسب المالية :- (43).

1. تحليل السيولة Liquidity Analysis
2. تحليل الربحية Profitability Analysis
3. تحليل النشاط Activity Analysis
4. تحليل الهيكل التمويلي Capital Structure Analysis

ب- الأساليب الحديثة للتحليل المالي (الأساليب الكمية) Quantitative Techniques :

نتيجة للتطور الحاصل في الأعمال قام المحللون الماليون بإدخال أساليب جديدة مكملة إلى النسب المالية . وتعدّ الأساليب الإحصائية من الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل المالي كونها تساعد في الحصول على نتائج دقيقة فضلاً عن المدة الزمنية التي تستغرقها عملية التحليل. وتتكون هذه الأساليب من الأنواع التالية (44):- (الحياي، 2004: 129)

1- السلاسل الزمنية

وتُعرّف السلاسل الزمنية بأنها "مجموعة من المشاهدات الإحصائية لظاهرة ما منظمة بترتيب زمني معين، مثل (سلسلة المبيعات الأسبوعية، وسلسلة الإنتاج الشهري، سلسلة الدخل السنوي)" (45). (بدر وعبابنة، 2007: 187) ويُؤسّس هذا الأسلوب على أساس العلاقة بين المؤشرات التي تم التعبير عنها بالمعدل قياساً بمعدلات نفس المؤشرات لمدد زمنية سابقة، أو علاقته بالمؤشر القياسي الذي يُعدّ أساس باقي المؤشرات (46). (الحياي، 2007: 205)

2- البرمجة الخطية

تعرف البرمجة الخطية بأنها أسلوب رياضي يمكن من خلاله الحصول على أفضل حل للمشاكل التي تكون لها عدة حلول ممكنة وبديلة " (47) (أبو زيد ومحرم، 2006: 31). وتستخدم البرمجة الخطية نماذج رياضية لوصف المشكلة المراد حلها، وتتكون معادلة البرمجة الخطية من جانبين :- (48) (الحياي، 2004: 139). (أحدهما):- دالة الهدف Objective Function: وتتمثل في معرفة أفضل قيمة من القيم المراد الوصول إليها فقد يكون الهدف مثلاً تعظيم الربح أو تخفيض التكاليف .

(والآخر):- القيود Constraints: وتمثل محددات يجب أخذها بعين الاعتبار للتوصل إلى الحل الأمثل (49) (هورنجر، 2005: 428).

3- معامل الارتباط والانحدار الخطي المتعدد

يعد الارتباط من أكثر الأساليب فائدة واستخداما في دراسة العلاقات بين المتغيرات في مختلف المجالات ولاسيما الإدارية والاقتصادية مثلا (دراسة العلاقة بين رأس المال والربح) (50). (العتوم، 2004 : 415). ويعبر عن تلك العلاقة فيما بين متغيرين بهذا المعامل، والذي يتخذ قيمة عددية تتراوح ما بين $(-1, +1)$ (51). (منصور وآخرون، 2002 : 137). وفيما يخص تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإنه في كثير من الدراسات التي يكون فيها قياس متغيراتها نسبيا قد يكون من المناسب تقدير درجة أثر متغير معين (أو أكثر) في متغير آخر خاصة عندما يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطا معينا بالعلاقة السببية ومن بين احد تلك العلاقات: العلاقة الخطية التي تلخص السلوك الاعتمادي لأحد المتغيرين على المتغير الآخر وبما يعكس السلوك النمطي لخط الاتجاه العام المعبر عن تلك العلاقة. وعلى الرغم من شيوع افتراض النموذج الخطي في دراسة وتقدير خط الاتجاه العام، قد تسلك اغلب الظواهر سلوكا مغايرا للحالة النمطية المذكورة، عادة ما يستوجب البحث عن النموذج الأكثر مواءمة لدراسة طبيعة سلوك تلك العلاقة، من جانب آخر فقد تكون متغيرات الدالة مرتدة زمنيا بموجب سلسلة زمنية قصيرة الأمد تقضي بالاعتماد على أحد النماذج غير الخطية المناسبة في تعيين نتيجة الارتداد الزمني المتحقق (52). (Ernt & z bar, 2006:191).

4- تحليل القوائم المالية باستخدام الدالة اللوغارتمية للمعلومات.

إنّ عملية استخدام هذا النوع من التحليل تعتمد بشكل رئيس على نظرية الاحتمالات (probability theory) التي تنص على أنه "إذا كانت لدينا تجربة معينة، وكان عدد الطرائق الممكنة لظهور فضاء العينة Ω لهذه التجربة هو n وعدد الطرائق الممكنة لحدوث حدث معين، وليكن a أثناء التجربة، هو k فإن احتمال حدوث الحدث هو:

$$P(A) = \frac{N.A}{S} = \frac{K}{s}$$

والافتراضات الأساسية لهذه النظرية :-

1- احتمال حدوث أي حدث محصور بين الصفر والواحد.

2- احتمال حدوث فضاء العينة $1 = \Omega$.

3- إذا كانت الحوادث منفصلة فإن احتمال اتحادها يساوي مجموع احتمالاتها (53). (بدر، وعبابنة، 2007 : 235-237).

المبحث الثالث - اختبار وتحليل فرضية البحث

المطلب الاول - نبذة مختصرة عن شركة انتاج اللابسة الجاهزة في المحمودية R.M.C.

تأسست شركة انتاج اللابسة الجاهزة في المحمودية سنة 1976 وفق قانون الشركات التجارية رقم (31) لسنة 1957 وهي شركة مساهمة مقرها بغداد براسمال اسمي قدره (1500000) مليون وخمسمائة الف دينار عراقي , ولها ان تفتح فروعاً داخل العراق وخارجه , ومن اغراضها تأسيس المصانع والمعامل اللازمة لانتاج القمصان والبلجامات وكافة انواع واحجام اللابسة الجاهزة وما له علاقة بذلك من الصناعات المتممة والتكميلية لمثل هذه الصناعات الحديثة . ولها الحق في شراء وانشاء وايجار واستئجار وتشغيل المعامل والمصانع والالات والمكائن التي تقتضيها اعمال الشركة وما يتفرع منها وما يؤول الى تحسينها ورواجها . كذلك لها اجراء الدراسات العلمية والتجارب الفنية الصناعية التي تؤول الى تحسين الانتاج وتوفير موادها الاولى مباشرة او بالوسطة , وامتلاك الاموال المنقولة وغير المنقولة وتسجيلها باسمها في الدوائر المختصة وبيعها ورهنها وايجارها .

المطلب الثاني - (تقويم كفاءة الأداء وفق الأساليب الحديثة، مع تحليل النتائج)

أولاً:- تحليل الميزانية العمومية وفق أسلوب الدالة اللوغارتمية للمعلومات:-

سيتم احتساب الدالة اللوغارتمية وفق المعادلة التالية :

نسبة سيولة العنصر = نسبة احتمال العنصر للسنة الجارية $\times$ لوغاريتم (نسبة احتمال العنصر للسنة الجارية / نسبة احتمال العنصر للسنة السابقة) . وفق ما سيتم توضيحه في الجداول ادناه ، فقد تم الاعتماد في احتساب نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية على الباب الذي ينتمي اليه بالنسبة للموجودات الثابتة والمتداولة ، والمطلوبات طويلة الأجل، وقصيرة الأجل، وحقوق الملكية ، وعليه فإن كل نسبة من هذه النسب تعد نسبة تغير أو احتمال لذلك العنصر بحسب نظرية المعلومات ، وبناءً عليها يتم احتساب قيمة المعلومة للميزانية، والتي تحتاج إلى احتساب قيمة المعلومة لكل باب من أبواب الميزانية ، كما ويمكن احتسابها بالاعتماد على عناصر الميزانية بشكل مستقل. وفيما يأتي الجداول 1,2,3 والتي توضح نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى الباب الذي ينتمي اليه:-

جدول(1) يمثل التحليل العمودي للموجودات الثابتة .

البيان	السنوات المالية				
	2005	2006	2007	2008	2009
موجودات ثابتة بالقيمة الدفترية	0.04	0.05	0.03	0.03	0.07
استثمارات مالية طويلة الاجل	0.16	0.18	0.12	0.06	0.15
مجموع الموجودات الثابتة	0.20	0.23	0.15	0.09	0.22

جدول (2) يمثل التحليل العمودي للموجودات المتداولة .

السنوات المالية					البيان
2009	2008	2007	2006	2005	الموجودات المتداولة
0.014	0.49	0.45	0.008	0.075	النقود
0.62	0.37	0.30	0.56	0.49	المدينون
0.37	0.13	0.21	0.34	0.35	المخزون
		0.000002	0.000004	0.000003	اعتمادات مستندية
				0.00004	استثمارات قصيرة الاجل
0.78	0.91	0.85	0.77	0.80	مجموع الموجودات المتداولة

جدول (3) التحليل العمودي يوضح قيمة كل من المطلوبات قصيرة الاجل وطويلة الاجل وحقوق الملكية .

السنوات					البيان
2009	2008	2007	2006	2005	المطلوبات قصيرة الاجل
0.48	0.65	0.92	0.45	0.58	الدائنون
000	000	000	0.18	0.15	القروض
000	000	000	0.31	0.14	المصارف الدائنة
0.48	0.65	0.92	0.94	0.87	مجموع المطلوبات قصيرة الاجل
					المطلوبات طويلة الاجل :
000	0.03	0.10	0.08	0.07	تخصيصات
					حقوق الملكية :
0.72	0.21	0.82	0.60	0.37	رأس المال الاسمي
0.57	0.32	0.48	0.36	0.31	الاحتياطات
0.77-	0.21-	1.32-	0.98-	0.62-	العجز المتراكم
1	1	1	1	1	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

1- تحليل السيولة بالاعتماد على قيمة معلومات الموجودات المتداولة والمطلوبات قصيرة الأجل:-

يكون التركيز في هذا النوع من أنواع التحليل على التغير الحادث في قيمة كل عنصر من عناصر الموجودات المتداولة بالقياس إلى القيمة الإجمالية للموجودات، ولتقويم سيولة الشركة فإنه يتم الربط بين عناصر (رأس المال العامل) الموجودات المتداولة والمطلوبات قصيرة الأجل ، ويمكن تقويم المديونية بالربط بين المطلوبات طويلة الأجل وحقوق الملكية.

جدول (4) تحليل السيولة للمدة المالية ما بين (2005 - 2006)

	2006	2005	
نسبة السيولة = نسبة احتمال العنصر للسنة الجارية x لوغاريتم (نسبة احتمال العنصر للسنة الجارية / نسبة احتمال العنصر للسنة السابقة)			
النقد	0.008	0.075	
المدينون	0.56	0.49	
مخزون	0.34	0.35	
اعتمادات مستندية	0.000004	0.000003	
التفاصيل	قيمة معلومات الموجودات المتداولة		
الدائنون	0.45	0.58	
القروض	0.18	0.15	
المصارف الدائنة	0.31	0.14	
قيمة معلومات المطلوبات قصيرة الأجل	0.074		

وعند مقارنة نتائج الدالة اللوغارتمية بين قيمة المعلومات التي تم الحصول عليها عن الموجودات المتداولة والمطلوبات قصيرة الأجل نلاحظ أن مؤشر المعلومات للموجودات المتداولة كان (0.021) وكان اقل من مؤشر المعلومات للمطلوبات قصيرة الأجل التي كانت (0.074) ، وهذا يعني أن المطلوبات قصيرة الأجل لهذه المدة كانت أكثر ثقلًا واكبر حجمًا، وهذا كان في غير صالح (السيولة ، ورأس المال العامل) للشركة ، مما يعني انخفاض معدل دوران رأس المال العامل للشركة كما هو واضح من الجدول السابق (4).

جدول (5) تحليل السيولة للمدة المالية (2006 - 2007) .

السيولة	2007	2006	
النقد	0.45	0.008	
المدينون	0.30	0.56	
مخزون	0.21	0.34	
اعتمادات مستندية	0.000002	0.000004	
التفاصيل	قيمة معلومات الموجودات المتداولة		
الدائنون	0.92	0.45	
القروض	000	0.18	
المصارف الدائنة	000	0.31	
قيمة معلومات المطلوبات قصيرة الأجل	0.29		

ونلاحظ من نتائج الدالة اللوغارتمية والمقارنة بين قيمة الموجودات المتداولة (0.67) ، وقيمة المطلوبات قصيرة الأجل (0.29) أنها كانت لصالح الموجودات المتداولة ، وذلك لارتفاع قيمة المعلومات الناتجة عنها بالمقارنة مع المطلوبات قصيرة الأجل ، والذي يعني أنها كانت لصالح السيولة وزيادة معدل دوران رأس المال العامل خلال السنتين اعلاه كما هو واضح من الجدول (5) .

جدول (6) تحليل السيولة للمدة المالية (2007 - 2008) .

السيولة	2008	2007	
النقد	0.49	0.45	0.02
المدينون	0.37	0.30	0.03
مخزون	0.13	0.21	0.03-
اعتمادات مستندية	000	0.000002	000
التفاصيل	قيمة معلومات الموجودات المتداولة		0.02
الدائنون	0.65	0.92	0.1-
القروض	000	000	000
المصارف الدائنة	000	000	000
قيمة معلومات المطلوبات قصيرة الاجل			0.1-

وبمقارنة نتائج الدالة اللوغارتمية يتضح إن التغير الحاصل في قيمة المعلومات للموجودات المتداولة (0.02) نجده قد فاق التغير الحاصل في المطلوبات قصيرة الأجل (-0.1) ، مما يعني أنّ الموجودات المتداولة عانت من تغيرات وتقلبات في الحجم بالنسبة للمطلوبات قصيرة الأجل ، وكانت في صالح السيولة بالنسبة للشركة كما هو واضح من الجدول (6).

جدول (7) تحليل السيولة للمدة المالية (2008 - 2009) .

السيولة	2009	2008	
النقد	0.014	0.49	0.022-
المدينون	0.62	0.37	0.14
مخزون	0.37	0.13	0.17
اعتمادات مستندية	000	000	000
التفاصيل	قيمة معلومات الموجودات المتداولة		0.29
الدائنون	0.48	0.65	0.06-
القروض	000	000	000
المصارف الدائنة	000	000	000
قيمة معلومات المطلوبات قصيرة الاجل			0.06-

يتضح من الجدول (7)؛ ومن مقارنة نتائج الدالة اللوغارتمية يتضح ان التغير الحاصل في قيمة المعلومات للموجودات المتداولة (0.29) نجده قد فاق التغير الحاصل في المطلوبات قصيرة الأجل (-0.06) ، مما يعني أنّ الموجودات المتداولة عانت من تغيرات وتقلبات في الحجم بالنسبة للمطلوبات قصيرة الأجل ، وكانت في صالح السيولة بالنسبة للشركة .

2- تحليل دوران الموجودات بالاعتماد على المقارنة بين الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة :

وتتم بالمقارنة بين التغير الحاصل في الموجودات المتداولة مع التغير الحاصل في الموجودات الثابتة للمدة نفسها، حيث أنّ قيمة المعلومات التي يتم احتسابها تعبر عن التغيرات الحاصلة. وتكون الدالة اللوغارتمية كما يلي :

تحليل دوران الموجودات = نسبة احتمال العنصر للسنة الجارية × لوغاريتم (نسبة احتمال العنصر للسنة الجارية / نسبة احتمال العنصر للسنة السابقة)

جدول (8) تحليل دوران الموجودات للمدة (2006 - 2005) .

التفاصيل	2005	2006	دوران الموجودات
	قيمة ملومات الموجودات المتداولة		0.021
الموجودات الثابتة	0.04	0.05	0.005
استثمارات مالية طويلة الاجل	0.16	0.18	0.009
	قيمة معلومات الموجودات الثابتة		0.014

ومن نتائج الدالة اللوغارتمية يتضح ان قيمة المعلومات للموجودات المتداولة (0.021) فيما كانت قيمة المعلومات التي تم الحصول عليها للموجودات الثابتة (0.014) , ونلاحظ تفوق معدل دوران الموجودات المتداولة بالمقارنة مع الموجودات الثابتة كما هو واضح من الجدول (8).

جدول (9) تحليل دوران الموجودات للمدة (2006 - 2007) .

	2006	2007	دوران الموجودات
	قيمة الموجودات المتداولة		0.67
الموجودات الثابتة	0.05	0.03	0.007-
استثمارات طويلة الاجل	0.18	0.12	0.021-
	قيمة الموجودات الثابتة		0.028-

من خلال نتائج الاحتساب ظهرت قيمة المعلومات للموجودات الثابتة بقيمة سالبة، وكما مبين في الجدول (9)، وعند مقارنتها مع قيمة معلومات الموجودات المتداولة نلاحظ أنَّ التغيرات الحاصلة كانت لصالح الموجودات المتداولة، مما يعني تفوق معدل دوران الموجودات المتداولة .

جدول (10) تحليل الموجودات للمدة (2007 - 2008) .

	2007	2008	دوران الموجودات
	قيمة الموجودات المتداولة		0.02
الموجودات الثابتة	0.03	0.03	000
استثمارات طويلة الاجل	0.12	0.06	0.02-
	قيمة الموجودات الثابتة		0.02-

وعند ملاحظة نتائج الدالة اللوغارتمية ظهرت قيمة المعلومات للموجودات الثابتة بقيمة سالبة، وكما مبين في الجدول اعلاه ، وعند مقارنتها مع قيمة معلومات الموجودات المتداولة نلاحظ أنَّ التغيرات الحاصلة كانت لصالح الموجودات المتداولة، مما يعني تفوق معدل دوران الموجودات المتداولة .

جدول (11) تحليل الموجودات للمدة (2008 - 2009) .

	2008	2009	دوران الموجودات
	قيمة الموجودات المتداولة		0.29
الموجودات الثابتة	0.03	0.07	0.03
استثمارات طويلة الاجل	0.06	0.15	0.06
	قيمة الموجودات الثابتة		0.09

ومن الجدول (11): يتضح من نتائج الدالة اللوغارتمية ان قيمة الموجودات المتداولة (0.29) اكبر من قيمة الموجودات الثابتة (0.09) وهذا يعني ان التغير لصالح الموجودات المتداولة اي تفوق معدل دوران الموجودات المتداولة .

3- تحليل اعتماد الشركة على التمويل من المصادر الخارجية بالمقارنة مع المصادر الداخلية (حقوق الملكية) .

تحليل الاعتماد (المعادلة) = نسبة احتمال العنصر للسنة الجارية $\times$ لوغاريتم (نسبة احتمال العنصر للسنة الجارية / نسبة احتمال العنصر للسنة السابقة)

وبالنظر للعجز المتراكم ولأن قانون الاحتمالات لا يمكن تطبيقه على العناصر ذات التأثير السلبي لذلك احتسبت على مستوى الابواب .

جدول (12) تحليل المطلوبات للمدة (2006 - 2005) .

تحليل الاعتماد	2006	2005	
0.005	0.08	0.07	مطلوبات طويلة الاجل
0.005	قيمة معلومات المطلوبات طويلة الاجل		
000	0.02-	0.06	حقوق الملكية
000	قيمة معلومات حقوق الملكية		

يتضح من الجدول (12): من خلال تحليل نتائج الدالة اللوغارتمية يتضح ان التغير الحاصل في المطلوبات طويلة الاجل أكبر من التغير الحاصل في حقوق الملكية، وهذا يدل على اعتماد الشركة على القروض الخارجية بشكل كبير مع تدني مستوى الاعتماد على حقوق الملكية .

جدول (13) تحليل المطلوبات للمدة (2007 - 2006) .

تحليل الاعتماد	2007	2006	
0.01	0.10	0.08	مطلوبات طويلة الاجل
0.01	قيمة معلومات المطلوبات طويلة الاجل		
000	0.02-	0.02-	حقوق الملكية
000	قيمة معلومات حقوق الملكية		

ومن الجدول (13): يتضح كذلك ان نتائج التحليل تبين ان التغير الحاصل في المطلوبات طويلة الاجل اكبر من التغير الحاصل في حقوق الملكية مما يدل ان الشركة لا تزال تعتمد على القروض الخارجية بشكل كبير .

جدول (14) تحليل المطلوبات للمدة (2008 - 2007) .

تحليل الاعتماد	2008	2007	
0.016-	0.03	0.10	مطلوبات طويلة الاجل
0.016-	قيمة معلومات المطلوبات طويلة الاجل		
000	0.32	0.02-	حقوق الملكية
000	قيمة معلومات حقوق الملكية		

من الجدول (14): يتضح ان نتائج تحليل الدالة اللوغارتمية كانت قيمة معلومات المطلوبات طويلة الاجل (-0.016) اقل من قيمة معلومات حقوق الملكية (000) , مما يعني ان الشركة تعتمد على حقوق الملكية اكثر من اعتمادها على القروض الخارجية للمدة المالية 2007 - 2008 .

جدول (15) تحليل الاعتماد للمدة (2008 - 2009) .

مطلوبات طويلة الاجل	2008	2009	تحليل الاعتماد
0.03	000	000	
قيمة مطلوبات طويلة الاجل			
0.32	0.52	0.11	حقوق الملكية
قيمة معلومات حقوق الملكية		0.11	

ويتضح من الجدول (15): ان قيمة معلومات المطلوبات طويلة الاجل (000) اقل من قيمة معلومات حقوق الملكية (0.11) , مما يعني ان الشركة تعتمد على حقوق الملكية اكثر من اعتمادها على القروض الخارجية للمدة المالية 2008 - 2009 .

4- قيمة معلومات الميزانية للمدد المالية المدروسة .

قيمة معلومات الميزانية = (قيمة المعلومات للموجودات + قيمة المعلومات للمطلوبات وحقوق الملكية) / 2
وتستخرج قيمة معلومات الميزانية لجميع السنوات في الجدول التالي:

جدول (16) يوضح تحليل قيمة معلومات الميزانية للسنوات (2005 - 2009)

تحليل قيمة معلومات الميزانية	
قيمة معلومات الميزانية ما بين (2005 - 2006)	0.057
قيمة معلومات الميزانية ما بين (2006 - 2007)	0.471
قيمة معلومات الميزانية ما بين (2007 - 2008)	-0.058
قيمة معلومات الميزانية ما بين (2008 - 2009)	0.215

ثانيا: تحليل كشف الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر.

تم اختيار مؤشرات الأداء الرئيسة (إيراد النشاط الجاري , صافي كلفة النشاط الجاري , وفائض الربح أو"العجز" , وصافي الربح أو"العجز" الجاري للمرحلة الأولى للسنوات من (2005-2009) لتحليل الربحية , إذ حققت الشركة عجزا للسنة 2005 ثم بدأت تحقق ارباحا متواضعة على مدار السنوات (2006 , 2007 , 2008) ثم حققت عجزا كبيرا عام (2009) , وقد تم التعبير عن المؤشرات السابقة كمتغيرات توضيحية , إذ عدت المبيعات (متغير مستقل) (Y) أما التكاليف (X1) , وفائض الربح أو"العجز" (X2) , صافي الربح أو"العجز" (X3) , فقد عدت (متغيرات تابعة) , من جانب آخر فانه من المهم توضيح سلوك العلاقة السببية للمتغيرات المذكورة أنفا , لأهميتها في عملية تقويم كفاءة الأداء المالي , وقد استبعدنا عند إجراء عملية الاحتساب ,

(الإيرادات والمصاريف "التحويلية والأخرى") وذلك في محاولة للتركيز على العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر على المبيعات، والتي تؤدي الدور الأكبر في تأثيرها في تحليل الربحية للشركة العامة للخياطة (RMC) . وبسبب طبيعة البيانات في احتواء بعض قيم متغيراتها التوضيحية على نتائج سالبة (العجز)، مما يؤدي إلى اتساع المجال الحقيقي لنتائج الانحرافات الخاصة بتلك المتغيرات من خلال احد طرفيها وذلك اعتمادا على قيمة التوزيع المقدرة . الأمر الذي لا يمكن بموجبه تطبيق أسلوب المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير معلمات الأنموذج، وبحسب متطلبات طريقة التقدير بالمربعات الصغرى ينبغي للبواقي أن تتوزع طبيعيا بوسط يساوي صفرا وتباين ثابت، وعلى الرغم من تحوّل تلك البواقي حول الوسط الحسابي (الصفر) لم تأخذ الشكل التقليدي بانحسارها عادة بين (± 2) وذلك لاتساع المجال الحقيقي لنتائج الانحرافات المشار إليها، مما يترتب عليه عدم مواءمة الأنموذج المستخدم للبيانات ، هذا فضلا عن أن رسم نقاط انتشار البواقي يكشف عن حدوث نقاط متطرفة (Outliers) وقد يكون لها أثر كبير في نتائج التباين، مما يؤكد حالة عدم تجانس التباين لتلك البواقي ، من جانب آخر سجلت نتائج التحليل للانحدار الخطي على البيانات ، ارتباطا خطيا لمتغير (فائض "عجز" النشاط الجاري) مما يشير إلى عدم جدوى تحليل الانحدار الخطي المتعدد. ومن أجل تجاوز العقبات السابقة تم اقتراح استخدام الأوزان الترجيحية للمتغيرات كافة . بعد إضافة أكبر (عجز) متحقق للسنوات كافة للتخلص من اثر الإشارة السالبة في بعض المتغيرات * . وفيما يأتي البيانات المعتمد عليها في عملية التحليل :

تحليل قياسي باستخدام البيانات الموزونة المدمجة للمتغيرات المستقلة { صافي كلفة النشاط التجاري ، صافي الربح (العجز) المرحلة الاولى ، صافي الربح (العجز) النشاط التجاري } وتأثيرها على إيرادات النشاط التجاري

جدول (17) يوضح تفاصيل النشاط التجاري للشركة وصافي كلفة النشاط والفائض (العجز) .

المدة المالية					التفاصيل
2009	2008	2007	2006	2005	
2845882448	6161520950	109996155	312432817	364210502	إيراد النشاط الجاري
305365097	223246828	217090748	425740513	575673489	صافي كلفة النشاط الجاري
-638534149	349282579	620065907	209677177	-399131618	(عجز) فائض العمليات الجارية/ المرحلة الأولى
-412107170	399399259	745441085	205362572	-379774491	صافي الفائض (العجز)

أولاً- الدالة الخطية : لقد نجحت الدالة الخطية في توضيح العلاقة بين المتغيرات:

$$Y_i = 0.000000005 - 13.159X_1$$

	T	F	BETA	R ²	A.R ²	SE	D.W
CON. X1	34.326 -19.309	372.822	0.999	0.997	0.995	0.682	2.857

ويتضح من نتائج التحليل ما يلي :

- 1- ان اشارة المعلمة التي تمثل المتغيرات المستقلة المؤثرة في صافي انشاطر الانتاجي سالبة وهو ما لا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية اي ان زيادة وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في ايراد النشاط التجاري (الربح) بمقدار (13.159) وحدة , اي ان الشركة تعمل بخسارة .
- 2- من الناحية القياسية تظهر قيمة $R^2 = 0.999$ و $A.R^2 = 0.997$ ان هناك ارتباط عالي جدا بين المتغيرات المستقلة المدمجة والتي تمثل (كلفة النشاط التجاري و صافي الربح (العجز) للمرحلة الاولى وصافي الربح (العجز) الكلي . والمتغير التابع المتمثل بايراد النشاط التجاري (الربح) .
- 3- ان الاختبارات الاحصائية والقياسية اظهرت ان قيم t المحتسبة اكبر من الجدولية للحد الثابت والمعلمة (المتغير المستقل) وهذا يؤكد معنوية المعلمة . كما ان قيمة F المحتسبة اكبر من الجدولية تؤكد معنوية النموذج ككل . فيما كانت قيمة $D.W$ المحتسبة اكبر من d_u واقل من $d_u - 4$ تؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات .
- 4- ان قيمة الاخطاء المعيارية SE منخفضة تؤكد معنوية النتائج .

ثانيا- الدالة اللوغارتمية :

كما نجحت الدالة اللوغارتمية في توضيح العلاقة بين المتغيرات:

$$\text{Log}Y_i = -2000000 + 33000000\text{Log}X_1$$

	T	F	BETA	R^2	$A.R^2$	SE	D.W
CON.	2.534	6.422	0.999	0.865	0.731	0.682	
X1	2.769						

ويتضح من نتائج التحليل مايلي:

- 1- ان اشارة المعلمة التي تمثل المتغيرات المستقلة المؤثرة في صافي النشاط الانتاجي موجبة وهذا ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية
- 2- من الناحية القياسية تظهر قيمة : $R^2=0.865$ و $A.R^2=0.731$ أي ان هناك ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة المدمجة التي تمثل كلفة النشاط التجاري وصافي الربح (العجز) للمرحلة الاولى وصافي الربح (العجز) الكلي المتغير التابع المتمثل بايراد النشاط التجاري (الربح)
- 3- ان الاختبارات الاحصائية والقياسية اظهرت ان قيمة t (المحتسبة اكبر من t) الجدولية للحد الثابت والمعلمة اي المتغير المستقل وهذا يؤكد معنوية المعلمة . كما ان قيمة f (المحتسبة اكبر من f) الجدولية وهذا يؤكد معنوية النموذج ككل.بينما كانت $D.w$ (المحتسبة اكبر من d_u) واقل من $d_u - 4$ تؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي .
- 4- ان قيمة الاخطاء المعيارية (SE) منخفضة تؤكد معنوية النتائج .

ثالثاً - الدالة التريعية لم تعط نتائج حقيقية :

$$Y = 1.00 + 710000000X1$$

	t	F	BETA	R ²	A.R ²	SE	D.W
CON. X1	----- -----	-----	0.374	1.000		2300000	

رابعاً - الدالة التكميلية لم تعط نتائج حقيقية ايضاً

	t	F	BETA	R ²	A.R ²	SE	D.W
CON. X1		6.422	0.999	0.865	0.731	0.682	

خامساً - الدالة المركبة :الاطءاء المعيارية كبيرة جدا تؤكد عدم معنوية النتائج.

$$Y = 1.000 + 710000000X1$$

	T	F	BETA	R ²	A.R ²	SE	D.W
CON. X1	3.096	31.120	0.999	0.969	0.938	23000000	

المطلب الثالث : التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالنجاح او الفشل المالي:

هناك تعاريف متعددة للتنبؤ بالفشل المالي , فمن الخبراء من يراه عدم مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل عندما يستحق موعد تسديد هذه الالتزامات, بينما يرى فريق آخر من المختصين كالباحث جون ارجنتي (Argenti) في العام 1986 مصطلح الفشل المالي في عمله و عرفه (على انه العملية التي تكون فيه المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث و هو العسر المالي). وذهب فريق ثالث إلى أن الفشل المالي هو توقف المنشأة عن دفع توزيعات الأسهم الممتازة. آخرون أطلقوا على هذه العملية بالتعثر المالي ففي دراسة أخرى يعرف الخضير (التعثر المالي) بأنه (عملية تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب و العوامل عبر مراحل زمنية طويلة وصولاً إلى حالة عدم القدرة على سداد الالتزامات و الحصول على التزامات جديدة، و فقدان التوازن المالي و النقدي و التشغيلي). إذا محصلة كل هذه التعاريف هو في الحقيقة ينصب على حالة واحدة وهي أن المنشأة أو الشركة تعاني من عسر مالي وعدم مقدرة سداد التزاماتها الجارية في وقتها المحدد، بل وان هناك إشارات على أن المنشأة تعاني من مشاكل. هناك نماذج متعددة للتنبؤ بالفشل المالي واغلب هذه النماذج بنيت على معادلة الارتباط والتي تعتمد على مجموعة من المتغيرات وأعطيت أوزان نسبية معينة لكل متغير وتختلف هذه المتغيرات من نموذج إلى آخر بالإضافة إلى اختلاف الأوزان النسبية، وكل ذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية من مشروع إلى آخر وبالتالي فان النموذج الذي ينطبق على مشروع معين ليس بالضرورة أن ينطبق على المشروع

الآخر وهذه من ضمن المؤاخذات التي يؤاخذ عليها نماذج التنبؤ بالفشل المالي¹. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النماذج مكونة من مجموعة من النسب المالية كمقياس للأداء في آن واحد، وهذا يُعد من إيجابيات هذه النسب لأنه يختصر الكثير من النسب المالية في نموذج واحد لذا فهو يسمى بتحليل التمايز (Discriminate Analysis) لذا فعلى المحلل المالي أن يكون حذرا في تطبيق هذه النماذج وإن يحاول الأخذ بالنماذج الملائمة ، يذكر أن التعامل مع هذه النماذج يعتمد على خبرة المحلل العلمية والعملية. لكن هذه النماذج يستفاد منها في مجال معرفة مقدرة المنشأة المالية والتي تستفيد منه البنوك على سبيل المثال عند منحها القروض للمشاريع الأخرى. فلكي تعرف هذه البنوك مقدرة المشروع المزمع إعطائه قرضا تقوم بعدة إجراءات منها القيام بإجراء بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي. فبالإضافة إلى هذا الجانب يمكن الاستفادة من هذه النماذج في المجال الرقابي كأحد أدوات الرقابة القبلية أو الوقائية، أي معرفة الحالة المالية للمنشأة وتصحيح الموقف المالي للمنشأة قبل حدوث أي انحراف. فعلى سبيل المثال فإن نموذج التمان تكون نسبة التوقع بحدوث الفشل المالي للمنشأة قبل سنتين عالية، ولكن نسبة التوقع هذه تصبح أقل قبل ثلاث سنوات أو أربع وحتى الخامسة ، وبالتالي تعتبر هذه النماذج مفيدة في مجال الرقابة سيما الرقابة القبلية.

وبصورة عامة فإن من أهم هذه النماذج التالي(55):

1- نموذج Althman and me cough :

يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية:

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.033 X_3 + 0.006 X_4 + 0.999 X_5 \quad \text{حيث أن :}$$

X_1 = رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X_2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

X_4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة

X_5 = المبيعات / إجمالي الأصول

إن المشاريع وفق هذا النموذج تصنف إلى ثلاثة أقسام أو فئات هي:

القسم الأول: تنتمي إليه المشاريع الناجحة وقيمة Z تساوي (2.99) أو أكثر.

القسم الثاني: تنتمي إليه المشاريع الفاشلة وقيمة Z أقل من (1.81).

القسم الثالث: تنتمي إليه المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها

ومن ثم تحتاج إلى تقييم شامل وقيمة Z تساوي بين (1.81) و (2.99).

2- نموذج Kida:

وفقا لهذا النموذج تستخرج قيمة Z وفق المعادلة التالية :

(55) الشريف، ربحان (2006). مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، نفس المصدر السابق، وتوجد نسخة من المجلة على العنوان التالي: (<http://www.ulum.nl/b186.htm>)

$$Z = 1,042 X_1 + 0,42 X_2 + 0,42 X_3 + 0,463 X_4 + 0,271 X_5$$

حيث أن :

X_1 = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول

X_2 = حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات

X_3 = الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة

X_4 = المبيعات / إجمالي الأصول

X_5 = النقدية / إجمالي الأصول

طبقاً لهذا النموذج فإن قيمة مؤشر الإفلاس:

إذا كانت نتيجته موجبة فالشركة جيدة وبعيدة عن الإفلاس

أما إذا كانت النتيجة سالبة فالشركة مرجحة للإفلاس.

3-نموذج Sherrod:

يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية:

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3,5 X_3 + 20 X_4 + 1,2 X_5 + 0,1 X_6$$

حيث أن :

X_1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X_2 = الأصول السائلة / إجمالي الأصول

X_3 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

X_4 = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

X_5 = إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات

X_6 = إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة

ويصنف المشروع وفق التالي :

قيم مؤشر الفشل المالي (Z)	درجة المخاطرة	الفئة أو القسم
$Z \geq 25$	قروض ممتازة	الأولى
$25 > Z \geq 20$	قروض قليلة المخاطرة	الثانية
$20 > Z \geq 5$	قروض متوسطة المخاطرة	الثالثة
$5 > Z \geq -5$	قروض عالية المخاطرة	الرابعة
$Z < -5$	قروض عالية المخاطرة جداً	الخامسة

تحليل التنبؤ بالفشل او النجاح :

وقد اخترنا احد هذه الاختبارات وهو الاختبار الاول (Althman and me cough) لانه الانسب لما متوفر من بيانات

لهذه الشركة وحسب المعادلة التالية :

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.999X_5$$

حيث ان :

X_1 = رأس المال العامل / اجمالي الاصول .

X_2 = الارباح المحتجزة / اجمالي الاصول .

X_3 = الارباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الاصول .

X_4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة .

X_5 = المبيعات / اجمالي الاصول .

وحسب البيانات المتوفرة كانت قيمة المؤشر Z للسنوات كما يلي :

$Z = 0.3669$ للعام 2005 وهو اقل من دليل المؤشر 1.81 وهذا يؤشر ان المنشأة في منطقة الفشل لذلك العام.

$Z = 0.3480$ للعام 2006 وهو كذلك اقل من دليل المؤشر 1.81 ويؤشر ان المنشأة في منطقة الفشل لذلك العام ايضا .

$Z = 0.8431$ للعام 2007 وهو ايضا يؤشر ان المنشأة في منطقة الفشل ايضا لعام 2007 .

$Z = 2.5347$ للعام 2008 وهذا يقع ما بين 1.81 - 2.99 اي ان المنشأة تقع في منطقة اللاتيقين اي يصعب التنبؤ بوضعها وتحتاج الى دراسات اكثر .

$Z = 2.8470$ للعام 2009 وهذا ايضا يضع المنشأة في منطقة عدم التأكد لعام 2009 .

ومن ذلك يتضح ان الشركة في افضل احوالها في منطقة عدم التأكد ويدل ذلك على احتمال فشل الشركة اكثر من نجاحها .

المطلب الرابع - الاتجاه نحو الخصخصة :

وللاتجاه الى الخصخصة يمكن تحقيق اهدافها الاقتصادية من تحسين وتقويم للكفاءة الاقتصادية وزيادة الانتاجية والارباح لتعزيز النمو الاقتصادي , وامكانية منافسة السلع الاجنبية . كما يمكن تعزيز دور القطاع الخاص في نمو الاقتصاد وتطويره .

كما يمكن تحقيق بعض اهداف الخصخصة الاجتماعية لزيادة الايرادات الناجمة عن رفع كفاءة الاداء ثم زيادة الانتاج لينعكس ذلك على رفع مستوى معيشة المواطن وتحقيق الرفاهية .

مبررات الاتجاه نحو الخصخصة هي:

1- ضعف القطاع العام ومؤسساته.

2- تدني كفاءة ادائه واداءه السيئ .

- 3- انخفاض انتاجية الدولة وتدني مستوياتها عن المستويات المقبولة .
- 4- تحقيق خسارات متلاحقة وتدهور في الانتاج .
- 5- ضعف الادارة في المشاريع الحكومية وضعف كفاءة الادارة .
- 6- الضغوط الدولية باتجاه الخصخصة .
- 7- أزمة المديونية في الدول النامية وتدهور الاوضاع الاقتصادية.

وبالنسبة للشركة المساهمة R.M.C. فان المبررات للاتجاه نحو الخصخصة هي:

- 1- الانتاج الفعلي للشركة منخفض جدا .
- 2- انخفاض الانتاجية للشركة .
- 3- تحقيق خسارات متلاحقة في الشركة. ويلاحظ تطور رأسمال الشركة من الجدول التالي ومنذ ثلاثون سنة وبعد 15 سنة أي في عام 1995 تضاعف بمقدار سبعة اضعاف بينما بعد سبعة سنوات اخرى تضاعف راس المال بمقدار 12000 ضعف . وبعد سبعة سنوات أي في سنة 2009 تضاعف راس المال بمقدار 24 مليون ضعف.

جدول (19) تطور رأسمال الشركة لغاية عام 2009

السنوات	رأس المال / مليون دينار
1981	3,000
1992	3,510
1993	5,265
1994	10,530
1995	21,060
1996	42,120
1998	84,240
1999	143,209
2000	175,000
2001	200,000
2002	360,000
2006	508,049,617
2009	* 720,000,000

المصدر : تقرير مجلس الادارة والبيانات والحسابات الختامية للسنة المنتهية في 31/1/2009 .
(*) يبلغ مساهمة القطاع العام نسبة 64% من اسهم الشركة .

جدول (20) خطة الانتاج لعام 2009 التي اعلنت في التقرير المقدم لمجلس الادارة .

اسم المنتج	المخطط (قطعة)	الطاقة التصميمية (قطعة)	الطاقة المتاحة (قطعة)	المتحقق فعلا لغاية 2009/12/31 (قطعة)	نسبة المتحقق من المخطط	نسبة المتحقق من الطاقة المتاحة	نسبة المتحقق من الطاقة التصميمية
قميص	5000	306176	72517	262	5%	0.0036%	0.00008%
بجاما	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
دشداشة	3000	61235	14504	528	1,8%	0.0364%	0.0086%
بدلة عمل	15000	91853	22755	4652	31%	0.204%	0.05%
متفرقة	5000	61235	14504	189	3,8%	0.013%	0.0003%
بدلة عسكرية	2000	91853	22755	450	22,5%	0.197%	0.0049%
المجموع	31000	613352	145035	6081	19,6%	0.0419%	0.0099%

المصدر : التقرير السابق .

ويتضح من الجدول (20) ان الانتاج الفعلي منخفض جدا سواءا بالمقارنة مع المخطط من الانتاج بنسبة 19,62% او الطاقة المتاحة بنسبة 0,0419% اما بالمقارنة مع الطاقة التصميمية 0,0099% .

واما عند الاتجاه الى الخصخصة فان الانتاج يجب ان يتطور الى عدة اشكال :

1- ان يصل انتاج الشركة الى الطاقة المخططة على الاقل : اي ان يصبح الانتاج في المتوسط : 31000 قطعة من مختلف الانواع اي بزيادة قدرها اكثر من خمسة اضعاف عن الانتاج المتحقق فعلا. مما يزيد من ايرادات الشركة بما يقارب خمسة اضعاف ايضا . وهذا كفيل ان يخرج الشركة من منطقة العجز والفشل .

2- ان يصل انتاج الشركة الى الطاقة المتاحة : اي ان يصبح الانتاج في المتوسط : 145035 قطعة من مختلف الانواع اي بزيادة قدرها حوالي 24 ضعف عن الانتاج المتحقق فعلا. مما يزيد من ايرادات الشركة بنفس القدر ايضا. وعندها تصبح الشركة من المؤسسات الانتاجية الكبيرة والقادرة على تحقيق الارباح للمساهمين كما تعمل على تغطية الاحتياج الوطني من هذه المنتجات وسد جزءا من الاستيرادات لهذه الانواع من الالبسة التي يحتاجها المجتمع.

3- ان يصل انتاج الشركة الى الطاقة التصميمية: اي ان يصبح الانتاج في المتوسط: 613352 قطعة من مختلف الانواع اي بزيادة قدرها اكثر من 100 ضعف عن الانتاج المتحقق فعلا. مما يزيد من ايرادات الشركة بنفس القدر ايضا. وعندها تصبح الشركة من المؤسسات الانتاجية الضخمة والقادرة على تحقيق ارباح ضخمة وقد يؤدي الى سد الاحتياج المحلي وتصدير الفائض الى الخارج لهذه الانواع من الالبسة.

4- ويمكن ان تتوسع الشركة اذا كان الطلب كبير على منتجاتها: وتقوم باستيراد مكائن متطورة او توسع من صادراتها اذا تم فيها مواكبة الموديلات الجديدة، فالمهم ان تحقق ايرادات كبيرة.

ويمكن ان تحقق الشركة هذه الانجازات لو تحولت الى الخصخصة اي الى القطاع الخاص لانها تقوم بحساب الارباح والخسائر في تعاملاتها مع الجهات المسوقة كما انها تحاول تقليل التكاليف وزيادة الانتاج والانتاجية مع تحسين النوعية والاخذ بنظر الاعتبار الموديلات الحديثة والمرغوبة في الاسواق وحتى الموديلات الاجنبية لكي تستطيع ان تنافس الالبسة الاجنبية مع العلم ان هذه الشركة لها سمعة تجارية عالمية مرموقة سابقا يمكن استغلالها كميزة نسبية من جديد.

المبحث الرابع

اولا- الاستنتاجات :

- 1- نسب الانتاج متواضعة جدا بالنسبة لكل من الانتاج المخطط والطاقة المتاحة والطاقة التصميمية كما يوضح ذلك جدول (2) .
- 2- يتضح من خلال التحليل المالي للشركة ان الشركة تعاني من تلكؤ في الانتاج وغير واثقة من الاسواق لتصريف منتجاتها كما انها ليس لها القدرة على منافسة السلع المستوردة من ناحية الجودة والسعر .
- 3 - لم تستطع الشركة استغلال الموارد المتاحة لها ولم تحاول تحسين انتاجها بما يتلائم مع منافسة الانتاج الجديد والاذواق الحديثة.
- 4-بقت الشركة اسيرة لنمط ونماذج الانتاج القديمة ولم تحاول فتح خطوط حديثة للانتاج .
- 5-تقع الشركة في منطقة الفشل للسنوات الثلاثة 2005 , 2006 , 2007 . فيما تقع في منطقة عدم التأكد للسنتين 2008, 2009 .
- 6-اتضح من التحليل الاقتصادي بطريقة الانحدار الخطي البسيط للعلاقة ما بين المتغيرات المستقلة وإيراد النشاط التجاري انها تؤثر سلبا على الاخير بمقدار 13.159 وحدة لكل وحدة اضافية من المتغيرات المستقلة . 7-عند الاتجاه نحو الخصخصة فان الشركة تحقق ارباحا كبيرة تغطي الخسائر المتلاحقة وتزيد من الانتاجية والانتاج

ثانيا - التوصيات

- 1-ضرورة وصول الشركة الى نسب انتاج مرتفعة في كافة خطوط الانتاج .
- 2-ضرورة اهتمام الشركة باساليب التحليل المالي الحديثة سنويا .
- 3-اهمية دراسة الاسباب المؤدية الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، بالمقارنة مع اسعار السوق عن طريق دراسة احتياجات السوق ، ومحاولة التكيف معه وادخال المكائن الحديثة ولو بشكل تدريجي بدل تلك المكائن التي تعرضت للتقادم ومحاولة التقليل من اضرارها على الشركة بشكل عام .
- 4-اهمية التقليل من الخسائر المتراكمة والتي ادت الى انخفاض حقوق الملكية .
- 5-ضرورة الاتجاه نحو الخصخصة اي النشاط الخاص لغرض الاخذ بنظر الاعتبار الارباح والخسائر وزيادة الانتاجية والانتاج وتغطية كافة الخسائر المتلاحقة في الشركة .

المصادر

- 1 الحبيطي، قاسم، دور النظم المحاسبية في تقويم الفئات الاقتصادية العامة المرشحة للتحويل الى القطاع الخاص بالتطبيق على معمل الفلز في محافظة نينوى، اطروحة دكتوراه في المحاسبة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد - 1995
- 2 الجبوري، حميد شكر، استخدام بعض الاساليب الكمية في تقويم اداء المنشآت الصناعية في العراق، اطروحة دكتوراه - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 1995
- 3 حبوب، ياسر كرار، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي باستخدام النسب المالية دون تحديد المدة الزمنية المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2000
- 4 الشمري، مشتاق طالب عبد الامير، دور التحليل المالي في تقويم النشاط المركز المالي دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات النسيجية - الحلة، المعهد العربي 2006
- 5 الدليمي، جنان، تكييف النظام المحاسبي الموحد وفقا لمتطلبات الخصخصة دراسة مختارة لشركة صناعية مرشحة للتحويل، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد - المستنصرية 2005
- 6 عباس، ظافر محمد، دور التحليل المالي للقوائم المالية في الرقابة وتقويم الاداء - دراسة تطبيقية في شركة بغداد لتجارة وتسويق المواد الغذائية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين 2006
- 7 الحلبي، محمد حسن عبد الكريم، تطبيق التحليل النوعي للبيانات المالية في القطاع المصرفي، دبلوم عالي الكلية التقنية الادارية بغداد 2007
- 8 فرحان، محمد يوسف، الحلقة السياسية لخصخصة القطاع العام - مجلة دراسات اقتصادية العدد 17 السنة الخامسة، بيت الحكمة بغداد 2003 ص 199
- 9 هانكي، ستيف... ه في الشرق والغرب تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، ترجمة محمد مصطفى غنيم ط 1 بيروت دار الشرق 1990 ص 13
- 10 عففي، صديق محمد الخصخصة واصلاح الاقتصاد المصري مركز الدراسات السيسية والاستراتيجية، رسالة الاهرام - القاهرة، ايلول 1991 ص 213
- 11 عثمان، سعيد عبد العزيز، قراءات في اقتصاديات المشروعات العامة - مصر الدار الجامعية 2000 ص 324
- 12 عبد الكريم عبد العزيز مصطفى، التحويل الى القطاع الخاص مع الاشارة الى برنامج القطاع لخاص في الصناعات التحويلية في العراق مجلة تنمية الرافين مجلد 23 العدد 64، 2001 ص 140
- 13 الباروي، شريف بدري توفيق، تقويم عملية نقل الملكية الى القطاع الخاص في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2003 ص 16
- 14 الجنابي سهير كاظم فاضل، تحليل قرارات التأخير طويل الاجل عند التحويل الى القطاع الخاص - دراسة تطبيقية في الشركة العامة للتبوغ والسكاير معمل بغداد رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد 2006 ص 2
- 15 المتوكل (مصطفى حسين) (الخصخصة خلق افاق جديدة امام القطاع الخاص)
- 16 موسى، نائل، الخصخصة نفاهة الاغنياء وخطة الفقراء 2004 ص 3 www.hslam-online.net
- 17 United natiain conference on trade and Aevelopment (unctAD) Compatative Expen.ence Experiences with privatization , united nation,new yor kand Genera 1995 pp5
- 18 الرومي، نواف، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية بيروت 1999 ص 179
- 19 Asia (Escwa), surveg Economic and sociadDe Economic and social commission for western
- 20 السباتي، محمد احمد، التقويم المحاسبي للمنشات المطلوب تحويلها الى القطاع الخاص، ماجستير محاسبة، جامعة بغداد (1996) ص 230
- 21 ماهر احمد، دليل المدير في تخصصة، مركز التنمية الادارية مصر ص 25
- 22 حويش، عصام رشيد، دور الجهاز المصرفي في عمليات الخصخصة، من بحوث الندوة الاقتصادية في مجال الخصخصة التي نظمتها جمعية الاقتصاديين العراقيين بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي 1994 ص 9
- 23 الرومي نواف، مصدر ساينص 179-180
- 24 النجار، سعيد، التخصصية والتصجمات الهيكلية في البلاد العربية، ابو ظبي 1989 ص 37
- 25 عبد الخالق احمد، التحويل من القطاع العام الى القطاع الخاص بين النظرية والواقع مع رؤية مستقبلية دار النهضة العربية القاهرة 1993
- 26 الامارة وسام جميل، الخصخصة والاصلاح الاقتصادي في دول الخليج العربي، جريدة البيان نيسان 2003 ص 2

- 27 عثمان ، فاضل بني ، " التكاليف والمنافع الاجتماعية لعمليات الخصخصة " دراسة محاسبية للتجارب الدولية وانكاسات تطبيقها في الاقليم ، اطروحة دكتوراه محاسبة ، جامعة صلاح الدين ، اربيل 2003 ، ص 39-40
- 28 ماهر ، احمد ، مصدر سابق ص26
- 29 الشمري ، محمد نوري ، والمهداوي ، وفاء "تقويم الخصخصة في البلدان النانية مع التركيز مع التركيز على قطاع الخدمات في العراق " من بحوث الندوة الاقتصادية في مجال التخصصية 1994 ص10
- 30 Escwa ، مصدر سابق، 1997،pp7
- 31 السيلاني ، مصدر سابق ص27
- 32 united ، مصدر سابق ، 1995،pp73
- 33 الفاعوري ، رفعت عبد الحليم ، تجارب عربية في الخصخصة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2004ص20
- 34 الناشف، انطوان، "الخصخصة مفهوم لفكرة الدولة ودورها في ادارة المرافق العامة " منشورات الجبلي الحقوقية ، بيروت 2000ص95
- 35 هانكي ، مصدر سابق ص102
- 36 طاقة ، محمد، " الخصخصة بين القبول الفكري والتبني الذرائعي " من بحوث الندوة الاقتصادية في مجال التخصصية 1994، ص15
- 37 عيود، صومائل، "قطاع خاص من دون خصخصة " الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني والتحليل الخاصة بالخطيط، الجزائر 1999 ، ص460
- 38 الشدفيات، خلدون ابراهيم، ادارة وتحليل مالي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى عمان 2001 ص93
- 39 العامري ، محمد علي ابراهيم ، الادارة المالية ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد 2000 ص119
- 40 الشماخ، خليل محمد ، وآخرون "التحليل المالي للمصارف " اتحاد المصارف العربية 1990 ص10
- 41 الشنطي ، ايمن عامر ، " مقدمة في الادارة والتحليل المالي " دار البداية ط1 ، عمان 2007 ص129
- 42 لطفي ، امين السيد احمد" التحليل المالي لاغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة "الدار الجامعية ، الاسكندرية 2006ص320-326
- 43 نادر ، نهاد ، وآخرون"المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات مجلد 28العدد 3 ، 2006 ص103
- 44 الحيايي ، وليد ناجي ، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل "، الوراق للنشر ط1، عمان- الاردن، 2004ص129
- 45 بدر، سالم عيسى و عباينة ، عماد قصاب ، " مبادئ الاحصاء الوصفي والاستدلالي " ، دار المسيرة ط1 ، عمان 2007ص187
- 46 الحيايي ، وليد ناجي ، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية "، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2007ص205
- 47 ابو زيد، كمال خليفة و محرم ، زينب محمد ، دراسات في استخدام بحوث العمليات في المحاسبة " الاسكندرية – 2006ص31
- 48 الحيايي ، مصدر سابق ، 2004ص139
- 49 هورنجرن ، تشارلز، و آخرون " محاسبة التكاليف منخل اداري " دار المريخ ، ط2 2005ص428
- 50 العتوم ، شفيق " طرق الاحصاء – تطبيقات اقتصادية وادارية باستخدام spss ، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان 2004 ص415
- 51 منصور، محمد القادري وآخرون ، مقدمة في الاحصاء "دار صفاء للنشر ط1 عمان 2002ص137
- Ernt, Gj. Nau&Zbar-joseph"stem" Atoolfor the Analysis of short time series gen Expressin data , BmeBio information ,2006 pp191
- 53 بدر و عباينة ، مصدر سابق 2007ص237
- 54 الحيايي ، مصدر سابق ، 2004ص249
- 55 . الشريف، ریحان. مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، 2006

(<http://www.ulum.nl/b186.htm>)